فتحي الشامخي
عضو مجلس نواب الشعب
مجلس نواب الشعب - باردو

باردو في 22 مارس 2016

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزيرة الثقافة على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص شبهة فساد تتمثل في تحويل وجهة موارد وكالة احياء التراث والتنمية الثقافية

سيدتي،

كثر الحديث خلال الاشهر الاخيرة عن شبهة فساد بالوكالة الوطنية للتراث تتمثل في تحويل وجهة مداخيل المتاحف والمواقع الاثرية التي يزورها السياح من الاجانب والتونسيين. المسالة بسيطة وغير معقدة وتتمثل في عدم بيع التذاكر الى الزائرين او بيعهم تذاكر اقل من عدد الزائرين او اعادة بيع التذاكر التي يتم استرجاعها من الزائرين او جمعها بواسطة اشخاص اخرين منتشرين خارج تلك المواقع. ويؤكد الرافضون لتلك العروض المجرمة ان خطورة المسالة تكمن في انها اصبحت منظمة على نطاق واسع مع بعض وكالات الاسفار اذ يتم الاتفاق مسبقا على عدد التذاكر التي يتم اقتطاعها والتي لا تغطي حتى نصف عدد الزائرين. كما يروي زائر اخر ان هناك شبكات تتولى جمع التذاكر امام المتاحف والمواقع الاثرية لاعادة بيعها لشركائهم من العاملين بتلك المواقع. هذه الاعمال تكلف الوكالة الوطنية للتراث مبالغ كبيرة جدا نتيجة انعدام المراقبة والتفقد وعدم تركيز تجهيزات تضمن استخلاص معاليم الزيارة وكاميرات مراقبة يمكن الاستعانة بها للتصدي لتلك الظاهرة التي لفتت نظر الجميع ما عدا وكالة احياء التراث والتنمية الثقافية وبقية الاجهزة المكلفة بانفاذ القوانين والتصدي للفساد. ورغم ان بعض الصحف تطرقت الى هذه الشبهة الا ان الوكالة لن تتخذ اي اجراء لوقف النزيف.

تبعا لما تقدم بيانه، لما لم تفكر وزارتكم في ايجاد الحلول الكفيلة بوقف النزيف وضبط الاعوان المتورطين في هذه الشبهة حفاظا على موارد وكالة احياء التراث والتنمية الثقافية.

تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير.

فتحي الشامخي

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الثقافية
---*---
الوزيـــــر

تونس في: 2018/01/04

مجلس نواب الشعب
الواردات
09 جانفي 2018
رمز الإدارة ك ع ا/ 15 عدد

000214

وزيـــــر الشـــــؤون الثقـــــافيـــة
إلـــــى
السيد رئيس ديوان مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.
المرجـــع: مراسلتكم عدد 263 المؤرخة في 04 ديسمبر 2017.
المصاحيب: - مراسلة الإحالة.
- نص الإجابة.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة على سؤال كتابي تقدم به السيد فتحي الشامخي إلى السيدة وزيرة الثقافة والمحافظة على التراث بتاريخ 22 جوان 2016 وتمت إعادة مراسلة الوزارة في شأنه مجددا بتاريخ 04 ديسمبر 2017، وفي إطار الحرص على الإجابة عن أسئلة وشواغل السادة أعضاء مجلس نواب الشعب، نوافيكم رفقة هذه المراسلة بالإجابة على سؤال السيد النائب بخصوص شبهة فساد تتمثل في تحويل وجهة موارد وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية.... ولم لم تفكر الوزارة في إيجاد الحلول الكفيلة بوقف النزيف وضبط الأعوان المتورطين في هذه الشبهة حفاظا على موارد وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية.

والســـــلام

وزيـر الشـؤون الثـقـافـية
محمـد زيـن العـابـديـن

الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب فتحي الشامخي
بتاريخ 4 جويلية 2016

إن وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية تقوم في جزء كبير من مهامها باستخلاص معاليم دخول المتاحف والمواقع الأثرية لفائدة المجموعة الوطنية، ونظرا للأهمية القصوى والحيوية التي تحظى بها هذه المهمة، حرصت الوكالة منذ انبعاثها على :

- إحداث مصلحة تعنى بالتفقد الميداني للمتاحف والمواقع والمعالم الأثرية التاريخة متصلة هيكليا مباشرة بالإدارة العامة ومستقلة عن بقية الهياكل الإدارية من خلال القيام بزيارات فجئية لتفقد حسن سير العمل وإعداد تقارير خاصة بالتجاوزات بجميع أنواعها (عدم خلاص تذاكر الدخول أو التلاعب بها، عدم احترام الشروط الصحية وشروط السلامة، مراقبة حضور الموظفين..) إذ بلغ مجموع زيارات التفقد سنة 2016 : 1237 زيارة شملت 33 نقطة استغلال بين متاحف ومواقع ومعالم أثرية. ورفعت خلالها 118 هفوة وإخلالا وممارسات تراوحت بين ما هو خطير وما هو أقل خطورة إلى درجة الإحالة على مجلس التأديب واتخاذ القرارات العقابية والردعية المناسبة أو ترتب عنها الإحالة على أنظار النيابة العمومية.
- إلى جانب مجهودات فريق التفقد شرعت الوكالة في الدراسات الفنية قصد إرساء منظومة إعلامية متكاملة بنقاط بيع التذاكر (Tourniquets) وذلك لضمان إضفاء الشفافية المطلقة بحيث لا تترك أدنى مجال للتلاعب في استخلاص المداخيل.
- إحداث مرصد للزوار يهدف إلى تحسين الخدمات والحّد من التجاوزارت عن طريق وضع سجل للملاحظات بكل نقاط الاستغلال يمكن الزوار من تدوين جميع ملاحظاتهم ويرسل مباشرة إلى الإدارة العامة للتفاعل معها حينيا.

أما في ما يخص ما يتداول عن الشبكة أو الجهات التي تقف وراء شبهة الفساد، فإن الإدارة العامة للوكالة على قدر كبير من الاستعداد للتفاعل والتعاون مع جميع المبادرات (مهما كان مأتاها للقضاء على الظاهرة إن وجدت) كما تطلب موافاتها ومدها بحالات مسجلة حتى يتسنى لها اتخاذ التدابير التأديبية المناسبة لأعوانها المخالفين أو اتخاذ الإجراءات الضرورية تجاه جميع من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة من المتدخلين أو المتعاملين في هذا الحقل (قباض تذاكر، مراقبو الدخول، أدلاء سياحيين وباعة ومسدي خدمات عامة..).